بعوارض اخرى والعوارض والمعروضات كلها لها ماهيات كلية فانها
جواهر واعراض داخلة في احدى المقولات فاذا ادركت بالعقل
كانت كلية باعتبار هذا الادراك وان ادركت بالآلات الجسمانية
كانت باعتبار هذا الادراك جزئية فثبت الجزئية والكلية باعتبار
ان في الجزئي شيئا داخلا في قوامه ليس في الكلي بل هما اخوان من
الادراك يتعلقان بشيء واحد واذا كان مذهبهم ذلك فلا تكفير بهم فيه
سواء كان صوابا او خطأ فان ما ينفونه هو ادراك الشيء بالتخييل
وهو في الحقيقة نقص على ما فصلوه في موضعه فكما ان كثيرا من الصفات
كمال في حقنا وهي في حقه تعالى نقص كذلك مثل هذا الادراك في
حقه نقص ولا يتعلق بهذا القدر تكفير كما لا يتعلق التكفير بمن
يقول برجوع السمع والبصر الى العلم كالاشعري وفلاسفة الاسلام
والتكفير الذي صرح به الغزالي وغيره انما يتعلق بمن ينفي علمه تعالى
بالجزئيات على الوجه الذي يفضي الى نفي علمه تعالى ببعض المعلومات
كما اشرنا اليه فان قلت قد تقرر عند الفلاسفة ان الفاعل بالاختيار
يتوقف فعله على التصور الجزئي حيث قال في الاشارات الراي

الكلي

الكلي لا ينبعث عنه الشوق الجزئي وبينه الشراح بان نسبة
الكلي الى جميع جزئياته سواء ولذلك اثبتوا في الفلك وراء
النفس المجردة قوة جسمانية هي مبداء تخيل الحركات الجزئية
وربما سماها بعضهم نفسا منطبعة فلا يصح ما ذكرت في توجيه كلام
الفلاسفة لان مذهبهم على ما قررت هو ان الله تعالى فاعل بالاختيار
لكل شيء فيلزم تعقله للاشياء بالوجه الجزئي قلت قد صرح بعضهم بان
المعلول الذي لا مثل له من نوعه كالشمس والعقل الفعال يصح
صدوره عن راي كلي وقد صرح به شيخهم ورئيسهم في التعليقات
ايضا ومن البين انه اذا تعقل كل معروض وعارض بكنهه حتى يصير
مجموع المعروض والعارض منحصرا في فرد يكون هذا الفرد المركب لا
مثل له من نوعه على انه لا فرق بين النوع المنحصر في فرد والعرض المنحصر
فيه في ذلك الحكم ويمكن التوفيق بين كلاميهم بان الكلي عندهم له
معنيان الاول المشهور ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة
والثاني ما هو مشترك بين كثيرين وصحة الصدور مبنية على المعنى الاول
مع عدم الاشتراك في الواقع وامتناع صدوره مبني على الثاني

وهو يصدر الجزئي عن راي كلي

Copyright © King Saud University